الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/41/IND/1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والأربعون

7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

التقرير الوطني المقدَّم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

الهند

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- إن الهند، بوصفها ديمقراطية دستورية عمرها خمسة وسبعون عاماً، ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويكفل دستور الهند الحقوق المدنية والسياسية، وينص على الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد صمدت أمام اختبار الزمن قدسيةُ وحيوية ومرونة المثل العليا المنصوص عليها في الدستور، بما فيها العدالة والحرية والمساواة والأخوّة وكرامة الأفراد في ظلّ نظام ديمقراطي علماني. ولما كانت الهند بلداً شاسعاً يتّسم بتنوّعه السكاني وموارده المحدودة وتحدياته الإنمائية ويتحلّى برؤية مشبعة بروح حقوق الإنسان، فإنها تواصل السعي جاهدة إلى بناء مجتمع أفضل لشعبها. وعلى الصعيد الدولي، التزمت الهند بتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان الأخرى وبناء قدرات هذه البلدان، وذلك بشتى السبل منها مشاريع تقديم الإعانات الحكومية عبر القطاعات، والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأشخاص المحتاجين، والمساعدات الطبية المقدَّمة إلى البلدان أثناء الجائحة، وما إلى ذلك.

أولاً- عملية إعداد التقرير

ألف- النَّهج

2- أُعدّ هذا التقرير الوطني وفقاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 119/17. وعملاً بالتوصيات الـ 152 التي قبلتها الهند منذ جولة الاستعراض السابقة، يركّز هذا التقرير على التدابير المتَّخذة والتقدم المحرز والتحديات المطروحة فيما يخص تقدّم البلد نحو إعمال حقوق الإنسان، آخذاً في الاعتبار أحدث البيانات المتاحة في هذا الصدّد.

3- وتمّت صياغة هذا التقرير بما يتماشى مع المذكّرة الإرشادية غير الرسمية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقرير الوطني في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين أن تصنيف حقوق الإنسان في فئات ضيّقة ليس بالأمر السهل، بُذلت جهود لتصنيف التقرير وفقاً للفئات المواضيعية المقبولة دولياً. ومع ذلك، ينبغي اعتبار التقرير كلاً لا يتجزّأ من أجل تقييم التقدم المحرز، وفهم التحديات المطروحة، وتقدير التدابير المتّخذة، على الصعيدين المحلي والدولي، من أجل قضية حقوق الإنسان. وتتضمن مرفقات هذا التقرير المواضيع التي تناولتها التوصيات التي قبلتها الهند (المرفق الأول)، ومسرد المبادرات الحكومية (المرفق الثاني)، وقائمة المختصرات (المرفق الثالث).

باء- المنهجية

4- تَعتبر الهند الاستعراض الدوري الشامل فرصة هامة للنظر في التقدم الذي أحرزه البلد وتقييمه، وللتناقش والتفكير والدخول في حوار بنّاء مع المجتمع الدولي بشأن إعمال حقوق الإنسان محلياً. وأجريت مشاورات دورية بين الوزارات، بوصفها آلية متابعة، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة. وقدّمت الوزارات الحكومية الرائدة ردوداً في الوقت المناسب وبيانات لازمة لإعداد التقرير. وبناء على ذلك، أُعد مشروع تقرير بالتعاون مع الجامعة الوطنية للحقوق في دلهي، وذلك بعد إجراء سلسلة من المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة استقطبت ممثلين عن السلطة القضائية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور. واستند الحاضرون إلى تجربتهم على المستوى الميداني لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في الهند، وعرض التحديات، وتقديم رؤيتهم إزاء كيفية المضي قدماً.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المقبولة، والتعهدات الطوعية، والتطورات الأخرى

ألف- الإطار العام

المساواة وعدم التمييز

5- تُعتبر المساواة في الهويات الاجتماعية المتنوّعة، والظروف الاقتصادية، والانتماءات السياسية، والسياقات الثقافية، وغيرها من السياقات السمةَ التي تُميّز الديمقراطية الهندية. وجرى تعزيز مبادئ المساواة وعدم التمييز، المكرّسة في دستور الهند، بفضل اتّخاذ مختلف التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويجري إنفاذ القوانين إنفاذاً كاملاً ومتَّسقاً لتوفير الحماية الكافية لأفراد الأقليات الدينية والطوائف المصنَّفة والقبائل المصنَّفة وغيرهم من السكان المستضعفين.

6- ومن التدابير الدستورية البارزة منحُ اللجنة الوطنية للطبقات المتخلّفة مركزاً دستورياً، واتّخاذُ إجراءات إيجابية لصالح الفئات الأضعف اقتصادياً، وتمديدُ الإجراء القاضي بتخصيص مقاعد للطوائف المصنَّفة/القبائل المصنَّفة في مجلس الشعب والمجالس التشريعية للولايات لمدة 10 سنوات أخرى.

7- ومن أجل إتاحة سبيل انتصاف أسرع وأكثر حزماً في حالة ارتكاب فظائع ضد الطوائف المصنَّفة/ القبائل المصنَّفة، عُدِّل قانون الطوائف المصنَّفة والقبائل المصنَّفة (منع الفظائع) في عام 2018 بما أوضح أنه ليس إلزامياً بموجب القانون أن تجرى تحقيقات أولية لتسجيل بلاغ أولي ضد أي شخص أو نيل الموافقة على الاعتقال. وأُنشئ الإطار القانوني لمكافحة التمييز ضد مغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بموجب قانون (حماية حقوق) مغايري الهوية الجنسانية الذي سُنّ في عام 2019.

8- وتتّسم الأخلاق الدستورية في الهند بالمساواة الفعلية وليس الشكلية. وفي قضية *جوزيف شاين ضد اتحاد الهند*، أعلنت المحكمة العليا في الهند أن "المساواة الفعلية ترمي إلى القضاء على التمييز الفردي والمؤسسي والنظمي الذي تتعرض له الفئات المحرومة ... والفعل الأوّل الذي يتعيّن على المحكمة أن تضطلع به لتحقيق المساواة الفعلية هو تحديد ما إذا كان الحُكْم يسهم في إخضاع مجموعة محرومة من الأفراد". وعلاوة على ذلك، أكّدت المحكمة مجدداً، في قضية *ب. ك. بافيترا ضد اتحاد الهند*، أن "الدستور هو وثيقة تهدف إلى إحداث تحوّلات. وما يفسح المجال لتحقيق إمكاناتها التحويلية هو، في نهاية المطاف، قدرتها على بثّ الحياة في مفاهيمها المجرّدة وإعطائها معنىً، أي أن يتطوّر مفهوم المساواة بعيداً عن أسسه الشكلية نحو إمكاناته الفعلية".

9- وتحظر المادة 15 من الدستور أشكال التمييز غير المباشرة والمتعددة الجوانب. ورفضت المحكمة العليا في الهند، في حكم تاريخي صدر عنها في قضية *نافتيج سينغ جوهر ضد اتحاد الهند*، التفسير الضيق الشكلي للمادة 15 واعتبرت أن "النظرة الضيقة للمادة 15 تجرّد حظر التمييز من مضمونه الجوهري. وهذا لا يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعدّدة لطبيعة التمييز القائم على أساس نوع الجنس، الذي لا يمكن القول إنه يمارَس بمعزل عن الهويات الأخرى، ولا سيما السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي". وأشارت المحاكم في عدة ولايات قضائية أجنبية إلى هذا الحكم.

10- وتواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أداء دور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة جامعة. وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فرقة عمل من أجل إعداد خطة العمل الوطنية الهندية لحقوق الإنسان.

11- واتُّخذ عدد من المبادرات لضمان المساواة الفعلية. وزادت اعتمادات الميزانية المخصّصة لتحقيق رفاه الطوائف المصنَّفة بنسبة 30 في المائة خلال عامي 2019-2020 مقارنة بعامي 2018-2019.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وافقت الحكومة على برنامج لتوفير المنح الدراسية لمرحلة ما بعد الثانوية، بقيمة 590 بليون روبية هندية، لفائدة أكثر من 40 مليون طالب من الطلاب المنتمين إلى الطوائف المصنَّفة، على مدى 5 سنوات، مما زاد من التحاق طلاب الطوائف المصنَّفة بالتعليم ما بعد مرحلة الثانوية. واستُهلّ برنامج *"برادان مانتري أداراش غرام يوجانا"* (*Pradhan Mantri Adarash Gram Yojana*)، على أساس تجريبي، في عام 2009، بهدف تحقيق تنمية متكاملة للقرى التي تكون غالبية سكانها من الطوائف المصنَّفة، وجرى تمديده بوصفه برنامجاً مستمراً في عامي 2018–2019. ويُقترح أن يشمل البرنامج 000 27 قرية بحلول عامي 2024–2025. وأُطلقت مبادرة *"الدخول إلى شبكة الإنترنت كقادة"* في حزيران/يونيه 2020 لتمكين شباب القبائل بفضل الإرشاد، والتدريب على المهارات القيادية، وتنمية مهارات الدراية الرقمية.

12- ولإنشاء نظام إيكولوجي يتيح تمكين المسنّين في الهند، أُطلق برنامج شامل يسمى *"أتال فايو أبيوداي يوجانا"* (*Atal Vayo Abhyuday Yojana*) في نيسان/أبريل 2021. وهو يشمل البرنامجَ المتكامل للمواطنين المسنّين، وخطة عمل الدولة للمواطنين المسنّين، وبرنامج *"راشتريا فايوشري يوجانا"* (*Rashtriya Vayoshri Yojana*)، ومبادرة تعزيز سبل العيش والمهارات، وبرنامج النهوض بالاقتصاد المعني بالمسنّين، وبرنامج توجيه أموال صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات لرعاية المسنين، وخطة إذكاء الوعي وبناء القدرات من أجل رفاه المسنّين. كما استُحدث خطّ اتصال مجاني لمساعدة المسنّين في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ودُشّنت بوابة إعادة توظيف المسنّين القادرين على ذلك مع احترام كرامتهم (SACRED) في عام 2021 للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي للمسنّين بعد التقاعد.

باء- المسائل الشاملة

الحوكمة الرشيدة

13- الهند ملتزمة بمبدأ "عدم التسامح مطلقاً مع الفساد"، واتَّخذت عدة تدابير لمكافحة الفساد وتحسين نزاهة المؤسسات الحكومية ومساءلتها. وتشمل الخطوات المتخذة، في جملة أمور، ما يلي: '1' إدخال تحسينات وإصلاحات منهجية لتوفير خدمات تتّسم بالشفافية وتكون ملائمة للمواطنين، لا سيما من خلال الحوكمة الإلكترونية؛ و'2' إنشاء مؤسسة "لوكبال" لتلقي وتناول الشكاوى ضد الموظفين العموميين مباشرةً، بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 1988.

14- وجرى تعديل قانون مكافحة الفساد في عام 2018 لمنع الرشوة والفساد بشكل فعّال وضمان تماشي الإطار التشريعي الحالي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل لجنة اليقظة المركزية أيضاً على مكافحة الفساد.

15- وتطوّرت الحوكمة الإلكترونية في الهند على نحو مطرد، بدءاً بحوسبة الإدارات الحكومية ووصولاً إلى اتخاذ مبادرات تتجلّى فيها أبرز سمات الحوكمة مثل التركيز على المواطن، والتوجّه نحو الخدمات، والشفافية. وتتطوّر الخطة الوطنية للحوكمة الإلكترونية بهدف إنشاء هياكل أساسية ضخمة في جميع أنحاء البلد، مع رقمنة السجلات على نطاق واسع والوصول إلى الخدمات العامة بواسطة الإنترنت في القرى النائية جداً.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

16- تعمل الهند حالياً على وضع إطار يحدّد مسؤولية الشركات التجارية، وذلك لتهيئة بيئة تمكينية تتيح تحسين مشاركة الشركات التجارية في إعمال الحقوق الأساسية للمواطنين. وقامت الهند بمراجعة

المبادئ التوجيهية الوطنية الطوعية المتعلقة بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركات التجارية، ومواءمتها مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في عام 2019. وقاد ذلك أيضاً إلى وضع مبادئ توجيهية وطنية بشأن السلوك التجاري المسؤول. وفي الوقت نفسه، أصبحت التقارير المتعلقة بمسؤوليات الشركات التجارية إلزامية في عام 2019 لإرغام الشركات على الإبلاغ عن الإجراءات التي تتّخذها من أجل اتّباع ممارسات تجارية مسؤولة. وفي عام 2021، ووفقاً لتوصيات اللجنة المعنية بالتقارير المتعلقة بمسؤوليات الشركات التجارية، قام مجلس الأوراق المالية وأسعار الصرف في الهند بفرض إلزامية تقديم التقارير عن مسؤوليات الشركة التجارية واستدامة أعمالها التجارية على قائمة تضمّ أكبر 000 1 كيان (حسب قيمتها السوقية)، وذلك على أساس طوعي للسنة المالية 2021–2022، وعلى أساس إلزامي اعتباراً من السنة المالية 2022–2023 فصاعداً.

17- وجرى إصدار مشروع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لأول مرة في عام 2018 للتشاور مع أصحاب المصلحة وهو قيد المناقشة حالياً.

18- وعَزّزت الولاية التشريعية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، التي حُدّدت في عام 2013، مساهمة الشركات في إعمال حقوق الإنسان. وخلال عامي 2018–2019، أنفقت الشركات المسجّلة في البورصة الوطنية 119,61 بليون روبية هندية على أنشطة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وأُنفق ما يقرب من 65 في المائة من هذا المبلغ للتخفيف من حدة الفقر، والتغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية المهارات.

أهداف التنمية المستدامة

19- الهند ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. وخطة التنمية الوطنية التي تسترشد بشعار *"سابكا ساث وسابكا فيكاس وسابكا فيشواس وسابكا برايياس"* (الوحدة للجميع، والتنمية للجميع، وإيمان الجميع، وجهود الجميع) تعكس خطة عام 2030 وهي متّسقة مع النَّهج الرامي إلى إعمال الحق في التنمية.

20- وقدّمت الهند استعراضها الوطني الطوعي إلى الأمم المتحدة في عامي 2017 و2020، موثّقةً جهودها وإنجازاتها والتحديات التي واجهتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتاح المؤشّر ولوحة المتابعة المتعلقان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الهند التوثيقَ الشامل للتقدم الذي أحرزته الولايات وأقاليم الاتحاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أظهر المرتبة التي تحتلها الهند على المؤشر. وتتضمّن النسخة الثالثة من هذا التقرير التي صدرت في حزيران/يونيه 2021 تغطية أوسع للأهداف والمؤشرات مقارنة بالإصدارات السابقة.

21- ومن أجل تيسير رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وضعت وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج إطاراً وطنياً للمؤشرات مخصصاً لأهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وتصدر الوزارة، بالاستناد إلى الإطار الوطني للمؤشرات المخصّص لأهداف التنمية المستدامة، التقرير المرحلي السنوي في 29 حزيران/يونيه من كل عام.

22- وتحسّنت الدرجة الإجمالية التي نالتها الهند في التقرير الذي أعدّه مركز "نيتي آيوغ" (NITI Aayog) عن المؤشر ولوحة المتابعة المتعلقين بأهداف التنمية المستدامة إلى 66 في عامي 2020–2021 مقارنة بالدرجة 60 في عامي 2019–2020 و57 في عامي 2018–2019، مما يُظهر التّقدم الذي أحرزته الهند في رحلتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع أن الفترة 2020–2021 شهدت انتشار الجائحة، حقّقت الهند أداء جيداً في ثمانية من أهداف التنمية المستدامة الخمسة عشر التي قام مركز "نيتي آيوغ" (NITI Aayog) بقياسها بواسطة مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الهند.

حقوق الإنسان والفقر

23- اعتمدت الهند استراتيجية متعددة الجوانب للتخفيف من حدة الفقر، إذ اتّبعت مبادرات قصيرة وطويلة الأجل على السواء وعمدت إلى قياس معدّلات الفقر بشكل شامل عن طريق وضع دليل الفقر الوطني المتعدد الأبعاد.

24- وتلبّى الاحتياجات الأساسية بفضل مجموعة متنوعة من التدابير، بما فيها توزيع الحبوب الغذائية، وضمان العمالة، وتحويل المبالغ النقدية مباشرةً إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين، وما إلى ذلك. وبموجب قانون *برادان مانتري غاريب كاليان يوجانا*، اتّسعت قاعدة المستفيدين من الإغاثة النقدية لتشمل 200 مليون امرأة ممن يملكن حسابات مصرفية، بغية مواجهة مشقّة الحياة في ظلّ الإغلاق الشامل الذي فُرض أثناء الجائحة. ومن أجل تجاوز الجائحة، أجريت أيضاً تحويلات نقدية للمسنين والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة.

25- وتُتَّخذ حالياً تدابير إضافية، بما فيها تدعيم الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، والمرافق السكنية المخصصة للفقراء، فضلاً عن نظم دعم الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة، عن طريق برنامجي *"برادان مانتري فاسال بيما يوجانا"* (*Pradhan Mantri Fasal Bima Yojana*) و*"برادان مانتري كريشي سينشاي يوجانا"* (*Pradhan Mantri Krishi Sinchayee Yojana*).

26- ويسهّل برنامج *"مشاريع الهند الناشئة"* (Stand-Up India) منح قروض تصل قيمتها إلى 100 مليون روبية هندية إلى مقترض واحد على الأقل من الطوائف المصنَّفة أو القبائل المصنَّفة ومقترضة واحدة، في كل فرع من فروع المصارف، لإنشاء شركة معنية بالمساحات الخضراء في قطاع التصنيع أو الخدمات أو التجارة.

27- واستُهلت المرحلة الثالثة من برنامج *"برادان مانتري كاوشال فيكاس يوجانا"* (*Pradhan Mantri Kaushal Vikas Yojana*) في كانون الثاني/يناير 2021 لتوفير التدريب على المهارات ذات الصلة بدوائر الصناعة مما سيعود بالفائدة على آلاف الشباب في البلد. وبالمثل، استُهلّ برنامج اكتساب المهارات والإلمام بالمعارف لتعزيز سبل المعيشة (SANKALP) في كانون الثاني/يناير 2018 لتعزيز النظام الإيكولوجي للمهارات اللازمة في الأجل القصير ومعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة باكتساب المهارات في البلد. وبناء على ذلك، يجري إنشاء مؤسسات جديدة للتدريب على المهارات، ويُرفع عدد المقاعد المتاحة في المؤسسات القائمة، ويتم إيجاد أوجه تآزر بين الهيكل المؤسسي ومختلف البرامج والخطط الحكومية.

28- واستُهلّ برنامج *"برادان مانتري غرام ساداك يوجانا"* (*Pradhan Mantri Gram Sadak Yojana*) لإتاحة وصول السكان المقيمين في المناطق الريفية إلى الخدمات الأساسية بفضل طرق يصلح سلكها في جميع الأحوال الجوية. وأتاح البرنامج، بفضل إنشائه شبكة ضخمة من الطرق الريفية، الوصول في وقت أسرع وبسعر أقل إلى أماكن العمل والسوق والمرافق الصحية. وساعد ذلك في تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية.

29- ومن بين المبادرات الطويلة الأجل الأخرى الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر المتوارث عبر الأجيال، توفير التعليم المجاني لجميع الأطفال حتى سن 14 عاماً. ويوفِّر برنامج "وجبة منتصف النهار" الغذاءَ للأطفال في المدارس الحكومية والمدارس المدعومة من الحكومة في جميع أنحاء البلد. كما يقوم نظام التأمين الصحي الشامل بتغطية جميع النفقات الطبية التي تتكبدها الفئات الأشدّ فقراً في المجتمع والمحسوبة بسعر مدعوم.

حقوق الإنسان والبيئة

30- الهند ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة الجهود التي تبذلها لتحسين البيئة والتصدي لتغير المناخ. وأعطت المحكمة العليا بصورة تدريجية تفسيراً لمفهوم "الحق في الحياة" حتى شمل الحق في العيش في بيئة صحية.

31- وقدّمت الهند مساهمتها المحدّدة وطنياً بموجب اتفاق باريس على "أساس بذل أقصى الجهود" ومع أخذ ضروراتها الإنمائية في الاعتبار. وتمكّنت الهند من خفض كثافة الانبعاثات لكل وحدة من إجمالي ناتجها المحلي بنسبة 24 في المائة بين عامي 2005 و2016، مما أتاح لها تحقيق هدفها الطوعي المحدَّد لمرحلة ما قبل عام 2020. وخلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في غلاسكو، أصدرت الهند خمسة إعلانات رئيسية (*Panchamrit*) بشأن العمل المناخي، وهي: '1' التوصّل إلى توليد 500 جيغاواط من الطاقة غير الأحفورية بحلول عام 2030؛ و'2' تلبية 50 في المائة من احتياجات الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030؛ و'3' خفض إجمالي انبعاثات الكربون المتوقعة بمقدار بليون طن من الآن وحتى عام 2030؛ و'4' خفض الكثافة الكربونية في الاقتصاد بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2005؛ و'5' تحقيق الهدف المتمثل في الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2070.

32- والهند ملتزمة باستخدام الطاقة النظيفة وتنويع الخيارات المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة. وفيما يخص الهدف المتمثل في توليد 500 جيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، جرى بالفعل تركيب ما يتيح توليد 132 جيغاواطا منذ آذار/مارس 2020، وهذا يمثّل زيادة بمقدار 75 في المائة مقارنة بعام 2014. وفي عام 2015، ساعدت الهند في إنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية، بالاشتراك مع فرنسا، لحشد الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ بفضل نشر نظم توليد الطاقة الشمسية. ويُعدّ التحالف الدولي للطاقة الشمسية اليوم من المنظمات الدولية الأسرع نمواً مع احتوائه 107 موقعين. وفي إطار البرنامج الوطني لإنارة الشوارع، الذي استُهلّ في عام 2015، جرى تركيب 11 مليون مصباح من مصابيح الشوارع الذكية التي لديها صمام ثنائي باعث للضوء (LED) وخُفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 5,12 مليون طن بحلول عام 2020. ومن خلال برنامج *"برادان مانتري أوجوالا يوجانا"* (*Pradhan Mantri Ujjwala Yojana*)، زاد استخدام الوقود النظيف في شكل الغاز النفطي المسال (LPG) من 62 في المائة في عام 2016 إلى 99,8 في المائة في عام 2021.

33- وتُعدّ الهند أيضاً من أوائل البلدان التي أَعدّت خطة عمل شاملة للتبريد ترمي إلى معالجة متطلبات التبريد عبر القطاعات وتحديد الإجراءات الواجب اتّخاذها للمساعدة في تقليل الطلب على التبريد.

34- وفي عام 2019، أطلقت الهند الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث هدفها تعزيز أنظمة البنى التحتية القادرة على الصمود في وجه مخاطر المناخ والكوارث، مما يتيح تحقيق التنمية المستدامة. ويقع مقرّ أمانة الائتلاف في نيودلهي. واستثمرت الهند حصّة كبيرة من المبالغ المالية التي قُدّر أنها ستحتاجها لتغطية التكاليف الأساسية على مدى السنوات الخمس الأولى.

35- كما اعتمدت الهند "إطار تقييم المدن الذكية مناخياً" في عام 2019 فيما يخص 100 مدينة ذكية، ويتضمّن الإطار 28 معلمة مرتبطة بالمناخ تهدف إلى توجيه المدن نحو اتخاذ الإجراءات المناخية اللازمة ومساعدتها على التصدي أكثر لتغيّر المناخ وعلى تخفيف تأثّرها به.

36- وصُنّفت الهند من بين الدول العشر الأولى من حيث مؤشر أداء تغير المناخ لعام 2020 بفعل اتخاذها إجراءات مناخية ملموسة، وبذلها جهوداً متواصلة للفصل بين انبعاثاتها ونموّها الاقتصادي.

37- واتّخذت الهند زمام المبادرة عند إصدارها قراراً بشأن "إطار معالجة التلوّث الناجم عن المنتجات البلاستيكية التي تُستخدم مرّة واحدة"، اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة أثناء دورتها الرابعة المعقودة في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت القواعد الرامية إلى تغيير إدارة النفايات البلاستيكية لعام 2021 بغية الحدّ من التلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية المتناثرة وغير المدارة. وحظّرت الهند تصنيع واستيراد وتخزين وتوزيع وبيع واستعمال المواد البلاستيكية التي حُدّدت على أنها تُستخدم مرة واحدة، في جميع أنحاء البلد، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2022. واستُهلّ البرنامج الوطني للهواء النظيف في عام 2019 بهدف التوصل إلى تخفيض تركيز الجسيمات الدقيقة العالقة بنسبة 20-30 في المائة بحلول عام 2024. واستُحدثت بوابة لوضع قواعد بشأن تلوّث الهواء في المدن التي لم تبلغ الهدف المنشود، بغية دعم تتبّع الوضع المادي والمالي لخطة العمل المنفَّذة بشأن هواء المدينة وتزويد الجمهور العام بالمعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة لإدارة نوعية الهواء في إطار البرنامج الوطني للهواء النظيف.

38- ودُشّنت البوابة الإلكترونية "إي-أمريت" (E-AMRIT) للتوعية بمسألة التنقل بالوسائل الكهربائية في الهند، ولتكون بمثابة "موقع شامل" يوفّر جميع المعلومات المتعلقة بالمركبات الكهربائية. ويُعدّ حالياً برنامج الإسراع في اعتماد وتصنيع المركبات (الهجينة و) الكهربائية البرنامج الرئيسي في الهند الذي يروّج لمسألة التنقل بالوسائل الكهربائية من خلال تشجيع تصنيع السيارات الكهربائية محلياً. وفي نيسان/أبريل 2022، كانت هناك 182 759 مركبة كهربائية مسجّلة. وقامت 25 من أصل 28 ولاية في الهند بصياغة سياسات حكومية متعلقة بالمركبات الكهربائية أو بالإبلاغ عنها، وهناك 380 مصنعاً للمركبات الكهربائية في الهند.

39- ووضعت الهند استراتيجية وطنية لإدارة أشجار المانغروف والنظام الإيكولوجي الساحلي على نحو مستدام، وخطة عمل مرتبطة بها. وأدّت تدابير الصّون هذه إلى زيادة المساحة التي تغطّيها أشجار المانغروف من 750 4 كيلومتراً مربعاً في عام 2015 إلى 975 4 كيلومتراً مربعاً في عام 2019. وصدرت في عام 2021 المبادئ التوجيهية لإدارة مسألة الحيوانات البحرية الضخمة الجانحة، وخطة العمل الوطنية المعينة بالسلاحف البحرية، بغية الحدّ من التهديدات التي تتعرض لها الكائنات البحرية وموائلها وزيادة البحوث العلمية وتبادل المعلومات. كما صدرت مبادئ توجيهية للسياحة البيئية المستدامة في مناطق الغابات والحياة البرية، ومبادئ توجيهية لحماية الدلافين النهرية في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

40- والهند عاشر أكبر دولة في العالم من حيث مساحة الغابات، واحتلّت المرتبة الثالثة من حيث متوسط الكسب الصافي السنوي في مساحة الغابات بين عامي 2010 و2020. ونَشرت هيئة "مسح الغابات في الهند" التقرير المتعلق بحالة الغابات في الهند لعام 2021، الذي يصدر كل سنتين. وأورد التقرير الصادر عن الهيئة في عام 2021 زيادة في إجمالي مساحة الغابات والغطاء الشجري في البلد من 24,56 في المائة في عام 2019 إلى 24,62 في المائة.

جيم- الحقوق المدنية والسياسية

إقامة العدل والمحاكمة العادلة

الإفلات من العقاب

41- لا تتسامح الهند مع أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب على العنف الممارس ضد الأقليات والنساء والأطفال والمجتمعات المهمّشة وغيرها من الفئات الضعيفة. وإذ تنظر المحكمة العليا في الهند في أوجه حرمان متعددة، أعلنت في قضية *باتان جمال فالي ضد ولاية أندرا براديش* أنه "عندما تتقاطع هوية المرأة مع سمات أخرى منها طائفتها وطبقتها ودينها وإعاقتها وتوجّهها الجنسي، قد تواجه العنف والتمييز

لسببين أو أكثر من هذه الأسباب. وفي مثل هذه الحالة، يصبح من الضروري النظر إلى الأمور نظرةً متعددة الجوانب لتقييم كيفية تقاطع مصادر اضطهاد متعددة بشكل تراكمي بما أدى إلى خضوع امرأة كفيفة تنتمي إلى طائفة مصنَّفة لتجربة تبعيّة معيّنة". وبالمثل، ففي قضية *شاكُتي فاهيني ضد اتحاد الهند وآخرين*، حدّدت المحكمة تدابير وقائية وتصحيحية لمعالجة مسألة جرائم الشرف؛ وفي قضية *تحسين س. بوناوالا ضد اتحاد الهند*، حدّدت المحكمة تدابير ضدّ حراسة الأبقار.

42- وأرسلت الحكومة المركزية *مبادئ توجيهية بشأن الوئام بين الطوائف* إلى حكومات الولايات تنص في جملة أمور على اتّخاذ عدة تدابير إدارية لمنع الاضطرابات الطائفية بشكل فعال، ومكافحة أعمال الشغب، وحماية الأشخاص المتضررين وإغاثتهم. وتتوخى المبادئ التوجيهية أيضاً إنشاء لجان لتحقيق السلام في المدن والمناطق الحساسة طائفياً، تضمّ مواطنين بارزين وقادة مجتمعيين وممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات المحترمة، وما إلى ذلك. وتشير تقارير المكتب الوطني لسجلات الجريمة إلى انخفاض عدد أعمال الشغب الطائفية/الدينية في البلد منذ عام 2018.

حماية مغايري الهوية الجنسانية

43- سَنَّ البرلمان قانون (حماية حقوق) مغايري الهوية الجنسانية لعام 2019 الذي يحظر جميع أعمال التمييز ضد مغايري الهوية الجنسانية في جميع مجالات الحياة، ويفرض التزامات على الدولة لضمان إدماجهم في المجتمع من خلال ضمان حصولهم على الضمان الاجتماعي والتعليم واستفادتهم من المرافق الصحية.

44- واستهلّت الحكومة برنامجاً شاملاً لمساعدة الأفراد المهمَّشين على كسب العيش وإنشاء المشاريع، في شباط/فبراير 2022، يشمل "خطة القطاعات المركزية لإعادة التأهيل الشامل لمغايري الهوية الجنسانية بغية ضمان رفاههم" و"خطة القطاعات المركزية لإعادة التأهيل الشامل للأشخاص الذين يمارسون فعل التسول". ويتألّف البرنامج من مكوّنات مختلفة تتجلّى في المنح الدراسية، وتنمية المهارات، وسبل العيش، والخدمات الصحية الطبية المتعدّدة، وخدمات الإسكان، والخدمات الإلكترونية، ووحدات حماية مجتمع مغايري الهوية الجنسانية. وأنشئ دار الإيواء "*غاريما غريه*" (*Garima Greh*)، الذي افتُتح في عام 2022، لتوفير المأوى لمغايري الهوية الجنسانية مع تزويدهم بأساليب الراحة الأساسية مثل المأوى والغذاء والرعاية الطبية والمرافق الترفيهية.

45- وعززت الهند أيضاً إطارها القانوني لمكافحة التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأعلنت المحكمة العليا في الهند، في قضية *نافتيج سينغ جوهر ضد اتحاد الهند*، بطلان المادة 377 من قانون العقوبات الهندي، ونزعت الصفة الجرمية عن المثلية الجنسية بين البالغين المتراضين على انفراد، وأزالت القيود غير المعقولة المفروضة على حرية الاختيار والتعبير التي يُفترض أن يتمتّع بها مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

ظروف الاحتجاز

46- زادت الميزانية المخصّصة للسجون من 52,54 بليون روبية هندية في عامي 2017-2018 إلى 67,41 بليون روبية هندية في عامي 2020-2021. وأُنفق نصف الميزانية تقريباً على الغذاء، وأنفق الباقي على المسائل الطبية وأنشطة الرعاية والملابس والتدريب المهني/التعليمي. وبلغ الحجم الفعلي لموظفي السجون 296 61 موظفاً وللموظفين الطبيين 232 2 موظفاً في عام 2020. وأصدرت وزارة

الشؤون الداخلية رأياً استشارياً في عام 2021 تعالج فيه قضايا الصحة العقلية للسجناء والموظفين في السجون ودُور الإصلاح والتأهيل خلال الجائحة.

الاتجار بالبشر والرق

47- الهند ملتزمة باتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ودعم الضحايا وحمايتهم، بما فيها الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وفي هذا الصدد، لدى الهند إطار تشريعي وسياساتي واسع النطاق لمكافحة الاتجار بالأشخاص يشمل دستور الهند، وقانون منع الاتجار اللاأخلاقي لعام 1956، وقانون العقوبات الهندي لعام 1860.

48- ووكالة التحقيقات الوطنية مخولة بالتحقيق في حالات الاتجار بالبشر، وهي مجهّزة للتحقيق في الجرائم التي تنطوي على روابط بين البلدان وروابط دولية. وازدادت المساعدة المالية المقدَّمة إلى ولايات وأقاليم الاتحاد من أجل إنشاء وحدات جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر وتدعيم الوحدات القائمة، وتقدَّم المساعدة المالية لتوعية أفراد الشرطة والموظفين القضائيين. ودُشّن في عام 2020 مركز مكافحة الجريمة المشترك بين عدة وكالات، وهو بمثابة منصة اتصالات على المستوى الوطني ترمي إلى تيسير نشر المعلومات المتعلقة بالجرائم الكبرى في جميع أنحاء البلد في الوقت الفعلي وإلى تمكين التنسيق بين الدول.

49- ووضعت حكومة الهند عدداً من البرامج التي تركّز على إنقاذ ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم وإعادتهم إلى أوطانهم. ويوفّر العنصر *"شاكتي سادان"* (*Shakti Sadan*)، في إطار *بعثة "شاكتي"*، المأوى والغذاء والملابس والخدمات الصحية، فضلاً عن الضمان الاقتصادي والاجتماعي للنساء الضحايا اللواتي تعرضن لظروف صعبة. وينص أيضاً على منع الاتجار بالبشر، وعلى إنقاذ ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري وإعادة تأهيلهم وإدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم. ويقدّم برنامج *"نالسا"* (NALSA) (ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي التجاري) المساعدة القانونية لضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي وقت الإنقاذ وبعد ذلك أثناء المحاكمة. ونُفذ في البلد 464 مشروعاً، بما فيها إنشاء 107 دور لحماية ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي وإعادة تأهيلهم. واستفادت 116 18 امرأة من البرنامج حتى آذار/مارس 2021.

50- واعترافاً بضعف الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر بوجه خاص، صدر رأي استشاري محدَّد بشأن إنقاذ الأطفال ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم. وأنشأت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل وحدة للاستجابة السريعة هدفها معالجة مسألة الاتجار بالأطفال. وزادت وزارة السكك الحديدية أيضاً عدد مكاتبها المخصَّصة لمساعدة الأطفال، التي تقع في أبرز محطات القطار، لدعم الأطفال غير المصحوبين الذين ما زالوا عرضة للاتجار، بالإضافة إلى استحداث خط لمساعدة الأطفال متاح على مدار الساعة وتديره الحكومة.

51- وتعكف الحكومة حالياً على إتمام مشروع قانون الاتجار بالأشخاص (الوقاية والرعاية وإعادة التأهيل) لعام 2022 كي يعرضه على البرلمان. ويسعى مشروع القانون إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته بصورة شاملة، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال، وتوفير الرعاية والحماية وإعادة التأهيل للضحايا، مع احترام حقوقهم، وتهيئة بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية داعمة لهم، وكذلك ضمان مقاضاة الجناة.

52- وعلى الصعيد الدولي، وقّعت الهند مذكّرات تفاهم ثنائية لمنع الاتجار بالبشر مع كلّ من حكومات بنغلاديش (2015) والإمارات العربية المتحدة (2017) وكمبوديا (2018) وميانمار (2020). كما وقعت الهند على البروتوكول الناتج عن الاجتماع التاسع عشر للمدّعين العامين للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2021.

التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

53- لا تزال الهند ملتزمة بالتعامل مع النظام العام والحالة الأمنية باستخدام الحدّ الأدنى من القوة، وفقاً لمبادئ اليقين القانوني والضرورة والتناسب، وبعد النظر على النحو الواجب في مختلف العوامل بما فيها الوقائع الميدانية. وصحيح أن قوات الأمن تتّخذ الإجراءات بحسن نية، ولكن عندما تكون هناك ادعاءات ضد هذه القوات، يأخذ القانون مجراه. وفي قضية *جمعية أسر ضحايا الإعدام خارج نطاق القضاء وطرف آخر ضد اتحاد الهند*، لاحظت المحكمة العليا للهند أنه "إذا ارتُكبت جريمة، حتى وإن كان ذلك على يد أحد أفراد الجيش، لا يجوز الاحتجاج أمام المحكمة الجنائية بمبدأ الحصانة المطلقة من المحاكمة بموجب قانون الإجراءات الجنائية" و"لا يجوز لأحد أن يتصرف دون عقاب". ومَنحت المحاكم والهيئات شبه القضائية في الهند تعويضات في الحالات التي استدعت ذلك.

54- ولمعالجة مسألة حالات الوفاة أثناء الاحتجاز والإبلاغ عنها، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية إلى جميع حكومات الولايات مفادها أنه في غضون 24 ساعة من وقوع أي حالة وفاة أثناء الاحتجاز، يجب إعلام اللجنة بالحادث ثم إعداد تقارير عن فحص الجثة بعد الوفاة، وتقارير عن التحقيق القضائي، وتقارير مصوّرة بالفيديو عن نتائج فحص الجثة بعد الوفاة، وما إلى ذلك. ووقّعت الهند على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في تشرين الأول/أكتوبر 1997، ولا تزال ملتزمة بالتصديق عليها. وبما أن الموضوع يندرج في القائمة المشتركة، تأخذ الحكومة المركزية في اعتبارها أيضاً رأي الولايات في هذا الصدد. وما فتئت اللجنة المعنية بالشؤون القانونية في الهند تدرس التعديلات الواجب إدخالها على القانون المحلي قبل الإقدام على عملية التصديق. إلا أن الإطار القانوني القائم، الذي يشمل الأحكام الواردة في دستور الهند، وقانون العقوبات الهندي، وقانون الإجراءات الجنائية، وغير ذلك، يضمن حماية كافية من أي شكل من أشكال التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الدورات التوجيهية والدورات التدريبية أثناء الخدمة، التي توفَّر إلى أفراد الشرطة وقوات الأمن والجهاز القضائي. كما توفر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التدريب للمسؤولين الحكوميين على حقوق الإنسان بشكل عام، فضلاً عن الحقوق الجماعية.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة

55- تأسست الهيئة الوطنية للخدمات القانونية من أجل تعزيز إقامة نظام قانوني شامل يوفّر المعونة القضائية المجانية للفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة في المجتمع. ومنذ آذار/مارس 2022، تعمل 976 12 من عيادات الخدمات القانونية في الهند، وتتألف القوة العاملة فيها من 835 33 محامياً يتمتعون بخبرة تزيد عن 10 سنوات. كما تتوخى الهيئة الوطنية للخدمات القانونية إذكاء الوعي القانوني من خلال استخدام وسائل الإعلام الرقمية، بما فيها التلفزيون والراديو والحلقات الدراسية الشبكية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وفايسبوك وغيرهما.

56- وجرى تمديد البرنامج الذي ترعاه الحكومة المركزية لتطوير مرافق الهياكل الأساسية للجهاز القضائي حتى 31 آذار/مارس 2026. والهدف من ذلك هو تحسين عمل السلطة القضائية وأدائها بشكل عام، ومواصلة تقديم المساعدة إلى *غرام نيالايايس*، مما سيعطي أيضاً زخماً لتوفير سبل الانتصاف القضائي السريعة والعديدة والميسورة التكلفة التي تكون في متناول عامة الناس.

57- وبتّت المحاكم التي تنظر في القضايا المستعجلة في حوالى 3,33 مليون قضية متأخرة بين عامي 2014 و2020. ويهدف برنامج الخدمات القانونية الموفَّرة عن بعد، الذي استهلّته وزارة العدل في عام 2017، إلى ربط الأشخاص المعوَّزين والمهمَّشين الذين يحتاجون إلى المشورة القانونية، عن طريق

متطوعين قانونيين مساعدين، بمجموعة من المحامين بواسطة مرافق تمكّن من التداول بالفيديو/الهاتف متاحة في مراكز الخدمة المشتركة الموجودة على مستوى "البانشيات". كما وضع مركز "نيتي آيوغ" (NITI Ayog) خطة لسياسة تسوية المنازعات عبر الإنترنت في الهند لتهيئة بيئة مواتية لوضع آلية بديلة تتيح الحدّ من القضايا المتأخرة.

الاسم والهوية والجنسية

58- في الهند، يعدّ تسجيل الولادات حقاً لكل طفل، وهو الخطوة الأولى نحو إثبات هوية الطفل القانونية. ومن الإلزامي أن يُبلَّغ عن الولادات والوفيات إلى كاتب المحكمة المسؤول عن تسجيل الولادات والوفيات، بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات لعام 1969. وتُسجَّل جميع الولادات بموجب نظام التسجيل المدني وهو عبارة عن إجراء موحَّد لتسجيل وقائع الأحوال المدنية بصورة متواصلة وثابتة وإلزامية وشاملة، مثل تسجيل الولادات وخصائصها. وتضطلع الحكومة المركزية وحكومات الولايات بانتظام بحملات توعية عامة.

حرية الفكر والوجدان والدين

59- الهند هي موطن جميع الأديان الموجودة في العالم تقريباً، والعلمانية هي أحد الأركان الأساسية للدستور الهندي وتتميز بالتسامح الديني واحترام جميع الديانات والأديان ومعاملة جميع المجموعات الدينية على قدم المساواة. ويحمي دستور الهند حرية الدين والوجدان، وحق كل فرد في الإجهار بدينه وممارسته ونشره بحرية، شرط مراعاة اعتبارات النظام العام والأخلاق والصحة. وسُنت طائفة من التشريعات لحماية حرية الدين، بما فيها قانون العقوبات الهندي الذي يعاقب على جرائم من قبيل إثارة العداوة بين مختلف المجموعات على أساس الدين، وارتكاب فعل متعمد وكيدي يهدف إلى المساس بالمشاعر الدينية لأي فئة من خلال إهانة دينها أو معتقداتها الدينية، والقيام بأعمال تضرّ بالحفاظ على التلاحم والوئام الوطنيين. وتتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للأقليات، بسلطة الإحاطة علماً من تلقاء نفسها بالحوادث المتعلقة بانتهاك الحق في الدين.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الصحة والحصول على الرعاية الصحية

60- أحرزت الهند خلال العقد الماضي تقدماً ملحوظاً في ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة من خلال اتباع نهج يركّز على ثلاثة جوانب هي تغطية الجميع وجعل التكلفة ميسورة وتحسين الهياكل الأساسية الطبية الحديثة.

61- استناداً إلى أهداف السياسة الصحية الوطنية لعام 2017، بلغت النفقات المدرجة في الميزانية التي خصصتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات لقطاع الصحة 2,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2021-2022 مقابل 1,3 في المائة في عامي 2019-2020 و1,2 في المائة في عامي 2016-2017.

62- واستُهلّ برنامج *"أيوشمان بارات"* (*Ayushman Bharat*) في عام 2018، وهو برنامج رائد تضطلع به حكومة الهند وهو أكبر برنامج للحماية الصحية في العالم، وهدفه تأمين التغطية الصحية الشاملة والوفاء بالالتزام المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب" المحدّد في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، جرى تشكيل الهيئة الوطنية للصحة، بوصفها الهيئة العليا المسؤولة عن إنشاء صندوق *"أيوشمان بارات برادان مانتري جان أروغيا يوجانا"* (*Ayushman Bharat Pradhan Mantri Jan Arogya Yojana*). واستُهلّت *بعثة "برادان مانتري أيوشمان بارات"* المعنية بالهياكل الأساسية الصحية

في عام 2021 بميزانية تبلغ حوالى 641 بليون روبية هندية لسد الفجوات الكبيرة في الهياكل الأساسية للصحة العامة، وخاصة في مرافق الرعاية المهمة والرعاية الأولية في كل من المناطق الريفية والحضرية. وعلاوة على ذلك، استُهلت *بعثة "أيوشمان بارات" المعنية بالمسائل الرقمية* في عام 2021 لإنشاء نظام إيكولوجي وطني للصحة الرقمية.

63- لقد قطعت الهند شوطاً كبيراً في مجال تحسين صحة الأم والوليد. وخلال ست سنوات من تشغيل برنامج *"برادان مانتري سوراكشيت ماتريتفا أبيان"* (*Pradhan Mantri Surakshit Matritva Abhiyan*)، استفادت 33,6 مليون امرأة من خدمات الرعاية الشاملة السابقة للولادة بفضل البعثة الوطنية للصحة العاملة في إطار هذا البرنامج (حتى حزيران/يونيه 2022). ولمواصلة تحسين وتعزيز هذا البرنامج، استُهل في كانون الثاني/يناير 2022 البرنامج الذي جرى تمديده، لتحسين تتبع حالات الحمل المعرض للخطر حتى الولادة الآمنة. وأُطلقت مبادرات القبالة في عام 2018 لتوفير نوعية محسنَّة من الرعاية للنساء الحوامل والأطفال الحديثي الولادة وكذلك تشجيع الولادة الطبيعية. وأُطلقت مبادرة *"سوراكشيت ماتريتفا آشواسان"* (*Surakshit Matritva Aashwasan* (SUMAN)) في عام 2019 وهي تركّز على ضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم والوليد باحترام وكرامة، مما يشمل الاستفادة على نطاق أوسع من خدمات جيدة مجانية، وعدم التسامح مطلقاً مع الحرمان من الخدمات الصحية، وضمان معالجة المضاعفات. واستُهلت استراتيجية *"أنايميا موكت بارات"* (*Anaemia Mukt Bharat*) المتعلقة بفقر الدم في عام 2018 لخفض معدّلات فقر الدم بنسبة 3 في المائة كل عام. ويرمي برنامج *"برادان مانتري ماترو فاندانا يوجانا"* (*Pradhan Mantri Matru Vandana Yojana*) إلى توفير تعويض جزئي عن خسارة الأجر وتشجيع النساء الحوامل والأمهات المرضعات على انتهاج سلوك يكفل التماس الصحة. ويودع البرنامج مبلغ 000 5 روبية هندية في الحساب المصرفي للمستفيد كتحويل مباشر للاستحقاقات. وفي تموز/يوليه 2022، كان هناك 28,9 مليون مستفيد مسجَّل في البرنامج، وصُرف مبلغ 111,94 بليون روبية هندية لصالح 25,6 مليون مستفيد. ويواصل البرنامجُ الوطني للرعاية الصحية المقدَّمة للمسنين تمكين المسنين من الحصول على الخدمات الصحية في المراحل الأولى والثانية والثالثة.

64- لقد كانت استجابة الهند للجائحة العالمية وقائية ونشطة ومتدرجة وقائمة على حقائق ومبادئ علمية متينة. وكانت الهند قد وضعت بالفعل نظاماً شاملاً للاستجابة على الحدود قبل أن تعلن منظمة الصحة العالمية، بزمن طويل، ظهور طارئة صحية عمومية تسبّب قلقاً دولياً. وفي ذروة الجائحة، اتُّبع نهج متعدد الجوانب تضمّن قيوداً/عمليات إغلاق شامل؛ ومراقبة المنطقة المحيطة؛ وتتبّع المخالطين؛ وتعزيز الهياكل الأساسية الصحية؛ وانتهاج السلوك المناسب للتصدي لجائحة كوفيد، وإجراء الاختبارات، وتتبع المخالطين، وتوفير العلاجات، واعتماد أكبر برنامج تطعيم في العالم. ولم تكتفِ الهند بإنتاج لقاحات كوفيد محلياً، إذ أتاحت لسكانها أيضاً إمكانية الحصول على اللقاحات مجاناً. وأُطلق تطبيق *"آروغيا سيتو"* (*Arogya Setu*) على الهاتف المحمول لتمكين الناس من أن يقيّموا بأنفسهم خطر إصابتهم بعدوى كوفيد، مما جعل برنامج التطعيم برنامجاً قائماً على التكنولوجيا. ودعمت منصة Co-WIN 2.0 (إلى جانب e-VIN)، وهي منصة رقمية فريدة من نوعها، أنشطة التطعيم في الوقت الحقيقي، أي التسجيل لتلقي اللقاح، وتتبع حالة تطعيم كل مستفيد ضد عدوى كوفيد، ومخزون اللقاحات، وعملية التخزين، وإجراءات التطعيم الفعلية، وإنتاج الشهادات الرقمية. ودعمت الهند بنشاط الجهود العالمية من خلال تقديم لقاحات كوفيد والمنتجات الصيدلانية إلى أكثر من 150 دولة لدواع إنساني. وفي عام 2020، ووسط الزيادة غير المسبوقة في حالات الإصابة بعدوى كوفيد، أُطلق على الفور سراح السجناء الذين سُمح لهم بالخروج بكفالة أو أُذن بالإفراج المشروط عنهم، وفقاً لتوجيهات المحكمة العليا في الهند.

التعليم

الحق في التعليم

65- تكفل المادة 21 "ألف" من دستور الهند التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال في الفئة العمرية من ست سنوات إلى أربع عشرة سنة، وتعتبره حقاً أساسياً. وتركّز سياسة التعليم في الهند على إتمام جميع الأطفال مرحلة التعليم الثانوي، وتضمن المساواة في الحصول على التعليم التقني والمهني الجيد والميسور التكلفة، مع القضاء في الوقت نفسه على مظاهر التفاوت بين الجنسين والطوائف والمناطق والتباينات في الدخل، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالٍ جيّد النوعية. وازداد باستمرار الإنفاق على التعليم، وما يترتب على ذلك من حصة في الناتج المحلي الإجمالي، من عامي 2017-2018 إلى عامي 2020-2021، منتقلاً من 4,83 تريليون روبية هندية إلى 6,75 تريليون روبية. وفيما يخص النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الإنفاق على التعليم من 2,8 في المائة إلى 3,5 في المائة خلال الفترة المذكورة.

66- وبُذلت جهود متضافرة لتحسين نسب الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء الهند. وبلغت نسبة القيد الإجمالية في المرحلتين الابتدائية والثانوية 99,1 في المائة و79,8 في المائة على التوالي في عامي 2020-2021. وبلغ معدّل التسرب 0,76 في المائة في المرحلة الابتدائية و2,27 في المائة في المرحلة الابتدائية العليا. ويبلغ معدّل التسرب في مرحلة التعليم العالي، المحسوب للفئة العمرية 18-23 سنة، 27,1 في المائة. وكانت هناك زيادة ملحوظة في التحاق الأطفال بالمدارس في الهند، إذ انتقل عددهم من 261,63 مليون طفل في عامي 2017-2018 إلى 264,45 مليون طفل في عامي 2020-2021.

67- وتحسّن التكافؤ بين الجنسين بشكل ملحوظ مع ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى 1,02 في المرحلة الابتدائية و1,03 في المرحلة الثانوية العليا في عامي 2020-2021. وبفضل مختلف المنح الدراسية الممنوحة للطالبات والهياكل الأساسية المادية المراعية للاعتبارات الجنسانية، ارتفع معدّل بقاء الطالبات في المدارس إلى 82,1 في المرحلة الابتدائية في عامي 2020-2021. وأذكت حملة *"بيتي باتشاو، بيتي بادهاو"* (*Beti Bachao, Beti Padhao*) الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين في مجال التعليم في جميع أنحاء الهند. وبفضل حملة *"سواش بارات: سواش فيديالايا"* (*Swachh Bharat: Swachh Vidyalaya*)، شُيّد أكثر من 000 450 دورة مياه منفصلة للفتيات، وقد ساعد ذلك في وقف تسرب الإناث من المدارس إلى حد كبير.

68- وأولي اهتمام خاص (على سبيل المثال من خلال إعطاء المنح الدراسية؛ وتحسين عملية التعليم والتعلم؛ وتوفير المعينات والمعدات والأجهزة المساعدة والمعلمين الخاصين وبناء القدرات، إلخ.) لتحسين فرص الحصول على التعليم والتحصيل العلمي في فئات اجتماعية محددة، مثل مجتمعات الطوائف المصنَّفة/القبال المصنَّفة، ومجتمعات الأقليات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وبحلول عام 2019، كانت جميع المدارس الابتدائية والثانوية تقريباً قد هيّأت الظروف اللازمة لتوفير التعليم الجامع بفضل توافر السلالم وغرف النظافة الخاصة ومواد التدريس المطلوبة. وأدّت هذه الجهود إلى زيادة معدلات التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس، التي انتقلت من 50,5 في المائة في عام 2001 إلى 61,1 في المائة في عام 2011.

69- واستُهل برنامج *"ساماغرا شيكشا أبيان"* (*Samagra Shiksha Abhiyan*) في عام 2018 ويتألف من برنامج *"سارفا شيكشا أبيان"* (*Sarva Shiksha Abhiyan*) وبرنامج *"راستريا ماديامك شيكشا أبيان"* (*Rastriya Madhyamik Shiksha Abhiyan*). وتُركّز مهمّة البرنامج على تحسين فعالية المدارس التي تقاس بالاستناد إلى مدى تكافؤ فرص الالتحاق بالمدرسة ومدى إنصاف نتائج التعلم. ويصل البرنامج إلى الأطفال الذين ينتمون إلى الطوائف المصنَّفة، والقبائل المصنَّفة، ومجتمعات الأقليات،

ومجتمع مغايري الهوية الجنسانية، وإلى الأطفال المحرومين في المناطق الحضرية، والأطفال المتأثرين بالهجرة الدورية، والأطفال الذين يعيشون في مساكن نائية ومبعثرة.

70- وتقترح سياسة التعليم الوطنية (لعام 2020) إنشاء نظام جديد يتماشى مع الأهداف الطموحة للقرن الحادي والعشرين في مجال التعليم، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ويستند في الوقت نفسه إلى التقاليد ونظم القيم السائدة في الهند، مع زيادة كبيرة في الاستثمار العام في مجال التعليم تصل إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

71- وخلال جائحة كوفيد-19، استُهلت مبادرة شاملة باسم "ب م إي-فيدا" (PM e-VIDYA) لتوحيد جميع الجهود المتعلقة بتوفير التعليم الرقمي/الإلكتروني/الذي يُبَثّ، بما يمكّن من الحصول على التعليم بأنماط متعددة. وتشمل المبادرةُ منصةَ "ديكشا" (DIKSHA)، وهي أحد الهياكل الأساسية الرقمية للدولة وترمي إلى توفير محتوى إلكتروني عالي الجودة للتعليم المدرسي في الولايات وأقاليم الاتحاد وإلى إتاحة كتب مدرسية مجدّدة مع رمز استجابة سريعة (QR code) في جميع الصفوف. وللتخفيف من تأثير الجائحة، جرى تخصيص 8,18 بليون روبية هندية للولايات وأقاليم الاتحاد لتعزيز التعلم عبر الإنترنت بفضل مبادرات رقمية، و2,69 بليون روبية هندية لتدريب المعلمين عبر الإنترنت لضمان التطوير المهني المستمر للمعلمين.

72- وتغطي مبادرات "مانوداربان" (MANODARPAN) مجموعة واسعة من الأنشطة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين والأسر من أجل ضمان الصحة العقلية والرفاه العاطفي خلال الجائحة وما بعدها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تفعيل الموقع الشبكي للدراسة من أجل التعلم النشط للعقول الشابة والطموحة (SWAYAM)، وهو منصة للتعلّم مُستحدثة محلياً لسد الفجوة الرقمية وموجَّهة إلى الطلاب الذين ظلوا حتى الآن بمنأى عن الثورة الرقمية وعجزوا عن الدخول في صلب اقتصاد المعرفة.

73- واستُهلّ برنامج *"بادنا ليكنا أبيان"* (*Padhna Likhna Abhiyan*) في عامي 2020-2021، وهو برنامج لتعليم الكبار تبلغ نفقاته المالية 1,43 بليون روبية هندية ويهدف إلى فسح المجال أمام 5,7 مليون متعلم للإلمام بالقراءة والكتابة. واستُهلت في أيلول/سبتمبر 2021 مبادرة وطنية متخصصة للنهوض بمعارف مديري المدارس والمعلمين على نحو شامل ("نيشتا 3.0" (NISHTHA 3.0)) تهدف إلى تلقينهم المعارف الأساسية لتعليم القراءة والكتابة والحساب، وتشمل حوالى 2,5 مليون معلّم في المرحلة الابتدائية من جميع الولايات وأقاليم الاتحاد. وتُعتبر منصة *"شاغون"* (*Shagun*) للتعليم المدرسي بمثابة منفذ واحد للوصول إلى جميع البوابات والمواقع الإلكترونية التابعة لإدارة التعليم، بما في ذلك إمكانية الوصول من خلال هذه المنصة إلى المعلومات المتعلقة بأكثر من 1,5 مليون مدرسة و9 ملايين معلم و265 مليون طالب. كما وافقت الحكومة على "البرنامج الجديد لمحو الأمية في الهند" للفترة 2022-2027 الذي يغطي جميع جوانب تعليم الكبار للتماشي مع سياسة التعليم الوطنية لعام 2020.

74- ومفهوم تغيّر المناخ مُدرَج في المنهاج الدراسي/الكتب المدرسية التي حدّدها المجلس الوطني للبحث والتدريب في مجال التربية من أجل مادّة العلوم، والعلوم الاجتماعية، والجغرافيا في الصف السابع والصف الثاني عشر. وتشمل أيضاً وحدات التعلّم في منصة "نيشتا" (NISHTHA) للمرحلة الابتدائية شواغل العلوم البيئية فيما يتعلق بحماية البيئة. وأكمل نحو 000 200 4 معلماً بالفعل وحدات التعلم على منصة "نيشتا" سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

75- إن مفاهيم حقوق الإنسان متأصلة بعمق في التعليم الهندي. وتعتزم سياسة التعليم الوطنية لعام 2020 التوصل إلى منهاج دراسي جامع يتضمن مواد عن القيم الإنسانية مثل حقوق الإنسان وغيرها من القيم. والمناهج الدراسية الحالية التي وضعها المجلس المركزي للتعليم الثانوي تتيح التعلم عن حقوق الإنسان من خلال مادة "التربية المدنية" حتى الصف العاشر ومن خلال مادة "الدراسات القانونية" في الصفين الحادي عشر والثاني عشر.

الحق في الغذاء

76- اتّخذت الهند خطوات للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية عن طريق زيادة الأمن الغذائي. ولضمان رفاه العمّال المهاجرين والتمكّن من نقل حصص الإعاشة بسهولة فيما بين الولايات، نَفذت الحكومة "نظام البطاقة التموينية الواحدة لأمة واحدة" في 32 من الولايات وأقاليم الاتحاد. ويتيح هذا النظام للمستفيدين، بموجب قانون الأمن الغذائي الوطني، الاستفادة من حصص الإعاشة في أي متجر للأسعار العادلة، يختارونه بأنفسهم، في جميع أنحاء البلد. ولضمان الشفافية في الحصول على الحبوب الغذائية المدعومة، بواسطة نظام التوزيع العام الهادف، تتّخذ الحكومة خطوات لأتمتة وحوسبة خدمات جميع متاجر الأسعار العادلة. وفي كانون الثاني/يناير 2021، كان أكثر من 92 في المائة من جميع متاجر الأسعار العادلة في جميع أنحاء البلد توزّع الحبوب الغذائية من خلال هذه الأجهزة.

77- وخلال جائحة كوفيد-19، وُزّعت شهرياً حزمة خاصة من 5 كيلوغرامات من الحبوب الغذائية الإضافية لكل شخص مجاناً، منذ نيسان/أبريل 2020، من خلال برنامج *"برادان مانتري غاريب كاليان أنا يوجانا"* (*Pradhan Mantri Garib Kalyan Anna Yojana*). واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، خَصّصت إدارة الأغذية والتوزيع العام 759 طناً متريا من الحبوب الغذائية لما يبلغ 800 مليون مستفيد بموجب قانون الأمن الغذائي الوطني لعام 2013. وأكدت المحكمة العليا في الهند من جديد في تقريرها المعنون *"مشاكل ومآسي العمال المهاجرين"* أن الحق الأساسي في الحياة المكرس في المادة 21 يشمل الحق في الغذاء وغيره من الضرورات الأساسية.

78- وتُواصل الهند جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعلي للخطة المتكاملة لنماء الطفل (أو خدمات *"أنغانوادي"*) والخطة المتعلقة بوجبة منتصف النهار في المدارس. وعلى الرغم من إغلاق المدارس أبوابها بسبب جائحة كوفيد-19، سعت الحكومة جاهدة لتوفير الوجبات الساخنة أو بدلات الأمن الغذائي للأطفال المؤهَّلين لتلقيها، وذلك بغية تلبية احتياجاتهم الغذائية في وقت تفشي الجائحة. وطوال فترة الجائحة، قام عمّال *"أنغانوادي"* بتوزيع حصص الإعاشة المنزلية على الأطفال الذين يبلغ عمرهم ثلاث سنوات أو أقل، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و6 سنوات، والأمهات الحوامل والمرضعات.

79- ويركّز برنامج *"بوشان أبيان"* (*POSHAN Abhiyaan*)، الذي استُهلّ في عام 2018، على تحسين تغذية الأطفال (الذين يبلغ عمرهم ست سنوات أو أقلّ) والنساء الحوامل والأمهات المرضعات، وذلك للحد من مستويات التقزم ونقص التغذية وفقر الدم وانخفاض وزن المواليد الجدد بوجه خاص. وتضم البعثة أكثر من 1,3 مليون مركز مسجّل من مراكز *"أنغانوادي"*. وفي تموز/يوليه 2022، كان ما مجموعه 113,95 مليون مستفيد يتلقون استحقاقات في إطار برنامج *"بوشان أبيان"* (*POSHAN Abhiyaan*). وعلاوة على ذلك، ولتحسين الحالة التغذوية للنساء والأطفال في البلد، تُتّخذ أيضاً شتى المبادرات من قبيل مبادرة *"أنيميا موكت بارات"* لمكافحة فقر الدم، والرعاية المنزلية للوليد، والرعاية المنزلية لصغار الأطفال، وتغذية الرضع وصغار الأطفال، وحنان الأم المطلق، ومركز إعادة التأهيل التغذوي، وتعزيز مكافحة الإسهال بالتحقق منه كل أسبوعين، وبرنامج التحصين الشامل، وما إلى ذلك.

الحق في السكن اللائق

80- التزمت الهند بمواصلة جهودها المبذولة لتنفيذ مختلف البرامج والتدابير الرامية إلى ضمان وصول الجميع إلى السكن اللائق وأسباب الراحة الأساسية. وفي إطار برنامج *"ديندايال أنتيودايال يوجانا"* (*Deendayal Antyodaya Yojana*)، تهدف البعثة الوطنية المعنية بسبل العيش الحضرية إلى توفير مآوٍ لفقراء المناطق الحضرية تقدَّم فيها الخدمات الأساسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت مآوي البعثة

المخصصة للمشردين في المناطق الحضرية البالغ عددها 367 2، يمكنها أن تستقبل، في إطار البرنامج، ما مجموعه 433 76 شخصاً. وبالمثل، وفي إطار برنامج *"راجيف أواس يوجنا"* (*Rajiv Awas Yojna*)، الذي يتوخى "خلوّ الهند من الأحياء الفقيرة"، كان قد جرى الانتهاء من إنشاء ما مجموعه 283 91 وحدة سكنية في حزيران/يونيه 2020 وكان هناك 474 24 وحدة سكنية إضافية قيد الإنشاء. ومن السمات الأساسية أيضاً لبعثة المدن الذكية توفير السكن الميسور التكلفة وتحقيق الشمولية.

81- وتواصل الحكومة تنفيذ قانون *"برادان مانتري أواس يوجانا – غرامين"* (*Pradhan Mantri Awaas Yojana-Gramin*) لتوفير السكن لفقراء المناطق الريفية في الهند. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان قد أُنجز ما مجموعه 17,5 مليون منزل في إطار البرنامج. وبالمثل، يستمر تنفيذ برنامج *"برادان مانتري أواس يوجانا – أوربان"* لتوفير السكن لفقراء المناطق الحضرية. وهناك حوالى 11,2 مليون منزل أُذن بتشييدها في إطار هذا البرنامج، وكان قد أُنجز 4,8 ملايين منزل منها في حزيران/ يونيه 2021. وبفضل هذه الجهود، يهدف البرنامج إلى توفير "السكن للجميع" بحلول عام 2024.

82- ومن أجل التصدي للهجرة العكسية لفقراء المناطق الحضرية، الناجمة عن جائحة كوفيد-19، استهلّت الحكومة البرنامج الفرعي للمَجْمع السكني ذي الإيجارات المعقولة، في إطار هذا البرنامج، لتوفير مساكن تؤجَّر بأسعار معقولة للمهاجرين والفقراء في المناطق الحضرية، بالقرب من أماكن عملهم. ويعطي المجمع الأفضلية للأشخاص المنتمين إلى الطوائف المصنَّفة والقبائل المصنَّفة والطبقات المتخلفة الأخرى والأرامل والنساء العاملات والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات.

الحق في الضمان الاجتماعي وظروف العمل العادلة والملائمة

83- من أجل الوفاء بالتزامها بتسريع عملية توحيد قوانين العمل السارية، سنّت الهند أربعة قوانين متعلقة بالعمل، هي قانون الأجور، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون العلاقات الصناعية، وقانون السلامة المهنية والصحة وظروف العمل في عامي 2019 و2020. وتجمع هذه القوانين 29 تشريعاً مركزياً مختلفاً متعلقاً بالعمل، مما يوحّد ويبسّط قوانين العمل في جميع أنحاء البلد. وأَدْخلت هذه القوانين إصلاحات بارزة مثل وضع أجر موحّد لجميع العمّال العاملين في جميع القطاعات، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الاستحقاقات التي تمنحها مؤسسة التأمين الحكومية للموظفين لتشمل جميع العمال، وإيجاد نظام "البطاقة التموينية الواحدة لأمة واحدة" الموجّه إلى العمّال المهاجرين.

84- واستُهلّ في عام 2019 برنامج *"برادان مانتري شرام يوغي مان دان"* (*Pradhan Mantri Shram Yogi Maan Dhan*) ونظام التقاعد الوطني من أجل التّجار وأصحاب المتاجر والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، بغية توفير الضمان الاجتماعي وإعطاء معاش تقاعدي شهري يبلغ 000 3 روبية هندية للعاملين في القطاع غير المنظّم وكذلك التجار الذين لا يشملهم الإطار الحالي. واستُحدث في أيلول/سبتمبر 2020 تطبيق "سامادان" (SAMADHAN) (تطبيق من تطبيقات البرمجيات الحاسوبية لمراقبة النفايات والتخلص منها، والتعامل مع المنازعات الصناعية الواقعة/التي يوجد تخوّف من وقوعها)، وهو بمثابة بوابة إلكترونية تهدف إلى تسهيل عملية تسوية المنازعات في جميع أنحاء الهند.

85- وفي ظلّ جائحة كوفيد-19، قُدمت أيضاً إلى العاملين السُّلف في الوقت المناسب من صندوق ادخار الموظفين. وبتّت مكاتب الصندوق في جميع أنحاء البلد في 12,1 مليون طلب للحصول على سلفة نتيجة جائحة كوفيد-19 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وصرفت لذلك مبلغاً إجمالياً قدره 282,88 بليون روبية هندية لمقدّمي الطلبات. ومن بين هذه الطلبات، سُوّي ما مجموعه 1,92 مليون طلب عبر الإنترنت، بطريقة مبسَّطة، باستخدام تطبيق "أومانغ" (UMANG). ولاحظت العديد من المحاكم العليا أنه خلال هذه الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، لم يستطع أصحاب العمل تطبيق مبدأ "لا عمل بدون أجور".

86- ويُعتبر قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف بمثابة برنامج لتوفير العمل المدفوع الأجر حسب الطلب. وبلغت الاعتمادات المخصّصة في إطار هذا القانون للسنة المالية 2021-2022، في مرحلة تنقيح التقديرات، 980 بليون روبية هندية، وأتيحت فرص عمل لأكثر من 122 مليون شخص في السنة المالية 2021-2022 في إطار البرنامج. وبلغ متوسط معدّل أجر الفرد في اليوم الواحد 208,85 روبية هندية في السنة المالية 2021-2022 مقابل 200,71 روبية هندية في السنة المالية 2020-2021. ووصل عدد الأيام التي عمل فيها الأفراد في ظلّ هذا القانون، في السنة المالية 2021-2022، إلى 3,63 بليون يوم، مقابل 2,65 بليون يوم في السنة المالية 2019-2020.

87- ويواصل البرنامج الوطني للمساعدة الاجتماعية تقديم المساعدة إلى الأشخاص/الأسر المؤهلين لتلقّيها، ويوفّر معاشات التقاعد، ومعاشات الأرامل، ومعاشات العجز، وما إلى ذلك.

88- وفي عام 2021، دُشّنت بوابة "إي-شرام" (e-SHRAM) لتكون بمثابة قاعدة بيانات وطنية للعمّال غير المنظّمين تهدف إلى تعظيم فرص توظيفهم إلى أقصى حدّ ومنحهم استحقاقات نظام الضمان الاجتماعي. وهي أول قاعدة بيانات على الإطلاق للعمال غير المنظمين، بمن فيهم العمال المهاجرون وعمّال البناء والعمّال المؤقتون وعمّال المنصات والعمال المنزليون، إلخ. وفي حزيران/يونيه 2022، كان أكثر من 268 مليون عامل غير منظّم مسجّلين بالفعل في بوابة "إي-شرام".

حقوق الإنسان ومياه الشرب والصرف الصحي

89- لا تزال الهند ملتزمة بزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمستدامة في المناطق الريفية، وبزيادة عدد المرافق الصحية المتاحة، ولا سيما للنساء والفتيات. وفي عام 2019، استهلّت الهند *بعثة "جال جيفان (Jal Jeevan Mission)"* لضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والكافية بحلول عام 2024 بفضل توصيلات الصنابير المنزلية الثابتة. وتعطي البعثة الأولوية للقرى التي تتألف أغلبية سكانها من الطوائف المصنَّفة/القبائل المصنَّفة والقرى المعرضة لموجات الجفاف. وفي حزيران/يونيه 2022، كان لدى أكثر من 50 في المائة من الأسر الإمكانية للحصول على توصيلات لنقل المياه إلى الصنابير؛ ووفقاً للمسح الوطني لصحة الأسرة للفترة 2019-2021، فإن أكثر من 94 في المائة من الأسر يمكنها الحصول على مياه الشرب من مصادر محسَّنة.

90- وحققت *بعثة "سواش بارات"* (*Swachh Bharat*)، التي بدأت عملها في عام 2014، هدفها المتمثل في "الخلوّ من ظاهرة التغوط في العراء" في الهند حيث أعلنت جميع الولايات وأقاليم الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أنها خالية من هذه الظاهرة. ومنذ استهلال البعثة في عام 2014، جرى بناء أكثر من 110 ملايين دورة مياه. واتساقاً مع هدف التنمية المستدامة المتمثل في إتاحة حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بقدر كاف ومنصف، أقرّت الحكومة في عام 2020 المرحلة الثانية من بعثة *"سواش بارات - غرامين"* (*Swachh Bharat Mission-Grameen*) التي تركّز على استدامة "الخلوّ من ظاهرة التغوط في العراء"، ووافقت على تعميم ترتيبات إدارة النفايات الصلبة والسائلة في جميع القرى لجعلها خالية تماماً من ظاهرة التغوط في العراء بحلول عامي 2024-2025.

هاء- الحقوق الجماعية

الأشخاص ذوو الإعاقة

91- تلتزم الهند بضمان تحسين حماية الأشخاص ذوي الإعاقة لبناء مجتمع جامع. وفي عام 2020، كان الأشخاص ذوو الإعاقة يشكّلون 2,21 في المائة من السكان في الهند، وكان 69,5 في المائة منهم

يقيمون في المناطق الريفية مع وجود اختلافات كبيرة في أنواع الإعاقات ومعدّلاتها. والهند طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدّمت تقريرها الأول في عام 2015 الذي نظرت فيه اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019.

92- وأُنجزت عملية مراجعة لمدى توافر إمكانية الوصول، في إطار حملة "الهند الميسَّرة لذوي الإعاقة"، في 49 مدينة، وانتهت 21 ولاية من أعمال التجهيز التحسيني، وتوشك ولايات أخرى على الانتهاء من ذلك. وتزوَّد جميع المطارات الدولية في الهند، و55 مطاراً من أصل 69 مطاراً محلياً، بتسهيلات لتعزيز وصول ذوي الإعاقة، وحوالى 29 في المائة من الحافلات يمكن الوصول إلى جزء منها وحوالى 6 في المائة من الحافلات يمكن الوصول إليها بالكامل. وعلاوة على ذلك، باتت 71 في المائة من المدارس خالية من أي حواجز قد تعيق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

93- ومن بين المبادرات الحكومية الهامة الرامية إلى تعزيز إمكانية الوصول ما يلي: مسابقة البرمجة الحاسوبية الجماعية (الهاكاثون) للتشجيع على عرض الأفكار/الابتكارات من أجل تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكتيّب الأنشطة "E-comic cum" لترسيخ فكرة أهمية تيسير الوصول في أذهان الأطفال، وتعريفهم على مفهوم البيئة الخالية من الحواجز؛ ومراكز التدخل المبكر لتقديم الدعم والخدمات المتخصصة إلى الأطفال ذوي الإعاقة؛ وبرنامج *"ديندايال"* (*Deendayal*) لإعادة التأهيل، الذي يرمي إلى توفير المساعدة المالية للمنظمات الخيرية التي تعمل من أجل إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ *وتطبيق "سوغاميا بارات"* (*Sugamya Bharat*) للتوعية وتعزيز حملة زيادة إمكانية وصول ذوي الإعاقة.

94- وترمي أعمال الصندوق الاستئماني الوطني، وهو هيئة مستقلة تابعة للحكومة، إلى تحقيق رفاه الأشخاص المصابين بالتوحد وبإعاقة ذهنية وشلل مخي وإعاقة متعددة. ويقوم بتنفيذ برامج متعددة، مثل مبادرة *"ديشا"* (DISHA) لإتاحة تنفيذ خطة التدخل المبكر والاستعداد للالتحاق بالمدرسة، التي تستهدف الأطفال الذين يبلغون العاشرة من العمر أو أقلّ؛ وبرنامج *"فيكاس"* (VIKAAS) لإتاحة زيادة الفرص المتاحة للأطفال في سنّ العاشرة وما فوق بفضل تعزيز المهارات الشخصية والمهنية؛ ونظام *"نيرامايا"* (*Niramaya*) للتأمين الصحي الذي يهدف إلى توفير التأمين الصحي الميسور التكلفة؛ ومأوى *"غاروندا"* (*Gharaunda*) لتوفير مرفق منزلي جماعي مدى الحياة لهذه الفئات الأربع من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يقوم الصندوق الاستئماني بتنفيذ برنامج *"سايوغي"* (*SAHYOGI*) لتوفير التدريب وتشكيل قوة عاملة ماهرة مؤلفة من شركاء في الرعاية تهدف إلى توفير الرعاية الكافية للأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة التنشئة.

95- وتتوخى سياسة التعليم الوطنية لعام 2020 توفير التعليم الشامل، وتنصّ على إتاحة عدد كاف من المعلمين المختصين المؤهلين للتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة. ولتمكين الأطفال ذوي الإعاقة السمعية من مواصلة تعليمهم، حُوِّلت الكتب المدرسية للصفوف من الأول إلى الخامس إلى لغة الإشارة الهندية في شكل رقمي، ويجري حالياً تحويل الكتب المدرسية للصفوف من السادس إلى الثاني عشر.

96- وتأسّس المركز الرياضي لذوي الإعاقة في عام 2019 من أجل توفير التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من المشاركة الفعلية في دورة الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة ودورة الألعاب الأولمبية للصم ودورة الألعاب الأولمبية الخاصة وما إلى ذلك. وتحتفظ الحكومة أيضاً بنسبة 4 في المائة من الوظائف الحكومية للأشخاص الذين تزيد نسبة الإعاقة لديهم عن 40 في المائة.

النساء

97- تولي الهند أولوية عليا لضمان سلامة المرأة وأمنها، وهي ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان تمكينها تمكيناً شاملاً.

98- وتشكّل النساء نسبة كبيرة من المستفيدين من مختلف مبادرات السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، شكلت النساء ما يقرب من نصف العدد الإجمالي (49,6 في المائة) من المسجلين في إطار برنامج *"برادان مانتري جان أروغيا يوجانا"* (*Pradhan Mantri Jan Arogya Yojana*) في الفترة 2019-2021. وشكلت النساء 42 في المائة من إجمالي عدد المستفيدين الذين حصلوا على العلاج في إطار هذا البرنامج حتى آذار/مارس 2022. وأُطلق أكثر من 90 مليون أسطوانة من أسطوانات غاز البترول المسال حتى تموز/يوليه 2022 في إطار برنامج *"برادان مانتري أوجوالا يوجانا"* (*Pradhan Mantri Ujjwala Yojana*)، وهو برنامج يتوخى توزيع وصلات غاز البترول المسال فقط باسم النساء اللواتي يعشن تحت خط الفقر. ومن بين 25 مليون منزل مشيّد في إطار برنامج *"برادان مانتري أواس يوجانا"* (*Pradhan Mantri Awas Yojana*)، ستكون للنساء حقوق ملكية مشتركة في 20 مليون منزل. وتشكّل النساء 68 في المائة من المستفيدين من 320 مليون قرض مقدّم في إطار برنامج *"برادان مانتري مودرا"* (*Pradhan Mantri Mudra*). وفي آذار/مارس 2022، كان هناك 450 مليون حساب فُتح في إطار برنامج *"برادان مانتري جان دان يوجانا"* (*Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana*)، وأكثر من نصف هذه الحسابات (56 في المائة)، أو ما يعادل 250 مليون حساب، تملكها نساء ولا سيما نساء من المناطق الريفية. وخلال جائحة كوفيد-19، وزّعت الحكومة 310 بلايين روبية هندية للنساء في *حسابات "جان-دان"* (*Jan-Dhan*) الخاصة بها. وفي إطار برنامج قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف، في السنة المالية 2021-2022، مثّلت النساء 54,72 في المائة من مجموع الأيام التي عمل فيها الأفراد.

99- وتتولّى حكومة الهند بعثة *"ديندايال أنتيودايا يوجانا"* (*Deendayal Antyodaya Yojana*): وهي البعثة الوطنية لسبل العيش الريفية، التي تصل إلى الفئة الأضعف من النساء، وتنهض بالمؤسسات المجتمعية ومجموعات المساعدة الذاتية وغيرها، وتضمن بناء القدرات وتوفير التمويل وتحسين المهارات وتعزيز سبل العيش من خلال دعم مختلف الفرص المتاحة لمزاولة مهن حرة ولإقامة مشاريع تجارية. وبفضل ذلك، استفاد أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية من هذا البرنامج الذي قدّم إليها دعماً بمقدار 173 بليون روبية هندية لتكوين رأسمالها. وفي المجموع، حصلت مجموعات المساعدة الذاتية على أكثر من 800 4 بليون روبية هندية منذ عامي 2013-2014.

المرأة في القوة العاملة

100- اتُّخذت خطوات متعددة لتحفيز مشاركة المرأة في القوة العاملة. وجرى في عام 2017 تعديل قانون مستحقات الأمومة لعام 1961 لزيادة مدة مستحقات الأمومة من 12 إلى 26 أسبوعاً ولتوفير إجازة أمومة تصل مدتها إلى 12 أسبوعاً للأم التي تتبنّى طفلاً والأم التي تكلّف امرأة أخرى بحمل طفلها. وللتغلب على مشكلة تباين المعلومات في النظام الإيكولوجي للمشاريع التجارية النسائية، أنشئت بوابة وصول موحّدة تسمى "منصة المشاريع التجارية النسائية" لتوفير المعلومات بسهولة.

101- وما انفكت مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المدفوعة الأجر تزداد. وازدادت مشاركة المرأة في القوة العاملة من 17,5 في المائة في عامي 2017-2018 إلى 22,5 في المائة في عامي 2019-2020. كما ارتفعت نسبة العاملات في صفوف النساء من 16,5 في المائة في عامي 2017-2018 إلى 22,8 في المائة في عامي 2019-2020. وفي المقابل، انخفضت معدلات البطالة من 5,7 في المائة في

عامي 2017–2018 إلى 4,2 في المائة في عامي 2019–2020. كما شهد التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان ارتفاعاً من 11,86 في المائة في الفترة 2014–2019 إلى 15,03 في المائة في الفترة 2019–2024. وفي مؤسسات "بانشاياتي راج" (Panchayati Raj)، يبلغ تمثيل المرأة حوالى 46 في المائة (1,45 مليون) في حين تنص الأحكام الدستورية على تخصيص 33 في المائة للمرأة.

102- ووضعت الحكومة أحكاماً تمكينية تتيح مشاركة المرأة في قطاعات غير تقليدية ومنها سلاح الجوّ الهندي في وظيفة طيّار مقاتل، والمغاوير، وقوات الشرطة المركزية، ومدارس ساينيك التي بات يحقّ للمرأة دخولها، وما إلى ذلك. وفي قضية المقدّم *نيتيشا ضد اتحاد الهند*، اختبرت المحكمة العليا في الهند مفهوم التمييز غير المباشر وأقرّت بأن استبعاد المرأة من اللجنة الدائمة للقوات المسلحة إجراء تمييزي، واتخذت خطوة تاريخية قضت بإدخال المرأة إلى هيئة كانت معقلاً للذكور حتى الآن. ونصحت الحكومة أيضاً الولايات بزيادة نسبة تمثيل المرأة في الوظائف غير المعلن عنها رسمياً داخل الشرطة إلى 33 في المائة، واعتمدت عشرون ولاية حتى الآن نسباً مستهدفة مختلفة تصل إلى 38 في المائة.

التدابير التشريعية والقضائية المتعلقة بالعدل بين الجنسين

103- استناداً إلى توصيات لجنة العدل "فيرما"، أدخلت الحكومة تعديلات مختلفة على القوانين الجنائية المتعلقة بالتحرش الجنسي، بما في ذلك ما يتضمنه قانون العقوبات الهندي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون البيّنة الهندي، وقانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم قانون تعديل القانون الجنائي لعام 2018 تدابير مثل تشديد العقوبة على اغتصاب فتاة دون سن 12 عاماً، وإجراء تحقيقات سريعة، وفرض غرامة على الجاني تعطى للضحية من أجل تغطية نفقاتها الطبية وتأمين إعادة تأهيلها. ونصّ قانون المرأة المسلمة (حماية الحقوق في الزواج) لعام 2019 على اعتبار نطق الأزواج المسلمين لفظة الطلاق بالثلاث جريمةً من الجرائم المنصوص عليها التي يجوز للمرأة المسلمة المتزوجة التي وقع عليها الطلاق أن تصل فيها إلى حلّ توفيقي.

104- وطُعن مؤخراً أمام المحكمة العليا في الهند في مسألة دستورية الأحكام القانونية المتعلقة بالاغتصاب الزوجي. ولكن في قضية *مؤسسة "الفكر المستقل" ضد اتحاد الهند*، أعلنت المحكمة العليا بالفعل بطلان هذه الأحكام معتبرةً أن الاغتصاب الزوجي لا يمثل استثناء عندما تكون الزوجة دون سن 18 عاماً.

105- وفيما يتعلق بمسألة جرائم الشرف، رأت المحكمة العليا في الهند، في قضية *شاكتي فاهيني ضد اتحاد الهند*، أن "الحقوق ينبغي صونها ولا يجوز أن تخضع لمفهوم الشرف الطبقي أو التفكير الجماعي". كما حدّدت المحكمة تدابير وقائية وعقابية وتصحيحية لمعالجة مسألة جرائم الشرف. وبناء على ذلك، أصدرت الحكومة مشورة تدعو إلى إنشاء وحدات خاصة في المقاطعات الحساسة يكون لديها خط اتصال للمساعدة على مدار الساعة وتقوم بتلقي الشكاوى وتسجيلها وتقدّم المساعدة اللازمة.

الصحة الجنسية والإنجابية

106- عُدّلت القيود المفروضة على إمكانية الخضوع للإجهاض القانوني بعد عشرين أسبوعاً من الحمل لتصبح بعد أربعة وعشرين أسبوعاً، بموجب قانون الإنهاء الطبي للحمل (بصيغته المعدَّلة) لعام 2021، للفئات الضعيفة من النساء من قبيل القاصرات والإناث ذوات الإعاقة وضحايا العنف، إلخ.

107- وانخفض معدّل وفيات الأمومة من 122 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حيّ في الفترة 2015–2017 إلى 103 حالات وفاة في الفترة 2017–2019 (نظام تسجيل العينات، مكتب السجلات العامة في الهند). وانخفض معدّل وفيات المواليد الأولى من 25 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2015 إلى 22 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2019. وانخفض معدّل وفيات

الرضـــع من 37 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2015 إلى 28 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2020 حسـب نظام تسـجيل العينات. وأظهر أحدث مسـح وطني لصـحة الأسـرة (المسـح الخامس) زيادة كبيرة في عدد الولادات داخل المستشفيات إذ انتقل من 78,9 في المائة في المسح الرابع (في عامي 2015–2016) إلى 88,6 في المائة في المســـح الخامس (2019–2021). وزاد كثيراً عدد الأمهات اللواتي يخضعن للفحص السابق للولادة، ويتناولن المكملات الغذائية، ويتلقين الرعاية ما بعد الولادة.

108- وفي إطار البرنامج الوطني لتنظيم الأسـرة، تقدَّم مجموعة واسـعة من وسـائل منع الحمل مجاناً للمسـتفيدين في جميع مرافق الصـحة العامة. ويوفّر أيضـاً المشـرفون الصـحيون الاجتماعيون المعتمدون وسائل منع الحمل للأزواج المؤهلين لتلقيها. ويجري تعزيز خدمات الرعاية الشاملة المتعلقة بالإجهاض من خلال تدريب مقدمي الرعاية الصـــحية، وتوفير الأدوية والمعدات، والإعلام والتثقيف والاتصـــال، وما إلى ذلك. وجرى تدعيم أكثر من 000 25 "نقطة ولادة" في جميع أنحاء البلد من حيث الهياكل الأســـاســـية والمعدات والعناصـر البشـرية المدرَّبة، لتوفير خدمات شـاملة متعلقة بالصـحة الإنجابية وصـحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين. كما أن أكثر من 000 7 عيادة صـــحية ملائمة للمراهقين تقدّم الخدمات في جميع أنحاء البلد لمعالجة القضـــايا الصـــحية الرئيســـية المتعلقة بالمراهقين في إطار برنامج *"راشتريا كيشور سواستيا كارياكرام"* (*Rashtriya Kishor Swasthya Karyakram*)، بما فيها استخدام وسائل منع الحمل والصـحة الإنجابية. وزادت نسـبة اسـتخدام النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً لوسـائل الحماية التي تضـمن النظافة الصـحية أثناء فترة الحيض من 57,6 في المائة في المسـح الوطني الرابع (2015–2016) إلى 77,3 في المائة في المسح الوطني الخامس (2019–2021).

109- وتقرّ السياسة الصحية الوطنية لعام 2017، على النحو الواجب، بضرورة الابتعاد عن خدمات التعقيم في المخيمات. وأنشئت لجان للتحقق من الخدمات في جميع الولايات والمقاطعات في الهند لمراقبة سير العمل في مخيمات التعقيم.

الجهود المبذولة للتصدي للعنف ضد المرأة

110- اتُّخذت خطوات متعددة على المسـتوى التنفيذي للتصـدي بفعالية لمشـكلة العنف ضـد المرأة. وينصّ نظام دعم الاســـتجابة لحالات الطوارئ في عموم الهند على إرســـال الموارد الميدانية إلى أماكن حوادث الاســـتغاثة. وتقدِّم مراكز شـــاملة خدمات متكاملة للنســـاء المتضـــررات من العنف. وفي آذار/مارس 2022، كان هناك 708 مراكز للعمليات ساعدت أكثر من 000 540 امرأة.

111- وعولجت مســـألة العنف العائلي من خلال التنفيذ الفعال لقانون حماية المرأة من العنف العائلي لعام 2005. ولدى اللجنة الوطنية للمرأة وحدة خاصـــة للهنديات غير المقيمات مهمّتها معالجة الشـــكاوى الناشئة عن الزيجات بين البلدان التي تكون فيها المرأة محرومة من حقوقها.

112- واستُحدث خطّ اتصال لتقديم المساعدة المجانية إلى النساء على مدار الساعة في جميع أنحاء الهند، مما سهّل التدخلات الموجّهة للنساء اللواتي يلتمسن الدعم في حالات الأزمات وغيرها من الحالات، وساعد أكثر من 7 ملايين مستفيدة. وأنشئ نظام لتتبّع التحقيقات المتعلقة بالجرائم الجنسية على الصعيد الوطني لرصد وتتبع التحقيقات المحددة زمنياً التي تجرى في قضـايا الاعتداء الجنسـي. ودُشّنت قاعدة بيانات على المسـتوى الوطني بشـــأن مرتكبي الجرائم الجنســـية في عام 2018 لتســـهيل التحقيقات التي تجريها وكالات إنفاذ القانون وتعقّبها لمرتكبي الجرائم الجنســـية في جميع أنحاء البلد. ودُشـــنت بوابة للجرائم الســـيبرانية تتيح للمواطنين الإبلاغ عن المحتويات الفاحشة. ولكي تصبح وسائل النقل العام آمنة للنساء، وافقت مصلحة السكك الحديدية الهندية على خطة لتجهيز المحطات بنظام مراقبة بالفيديو قائم على بروتوكول الإنترنت. وينصّ نظام التعويضـــات الممنوحة للنساء ضـحايا الاعتداء الجنسـي/الجرائم الأخرى أو الناجيات من الاعتداء الجنسـي/الجرائم الأخرى لعام 2018

على تقديم التعويضات للنساء ضحايا جرائم محددة قائمة على النوع الاجتماعي والفتيات ضحايا الاعتداء الجنسي. وأنشئ نظام "شي-بوكس" (She-Box)، وهو نظام إلكتروني لإدارة الشكاوى يوفّر لكل امرأة نافذة وحيدة لتسجيل الشكاوى المتعلقة بحالات التحرش الجنسي في مكان العمل.

113- وتهدف سياسة التعليم الوطنية لعام 2020 إلى إزالة التحيزات والصور النمطية الموجودة في المناهج الدراسية. وتعزّز الكتب التي نشرها المجلس الوطني للبحوث التربوية والتدريب مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المدارس؛ وتدمج أكاديميات تدريب الموظفين الإداريين وموظفي الشرطة والموظفين القضائيين أنشطة التوعية بالمسائل الجنسانية في برامجها التوجيهية وفي برامج التدريب أثناء الخدمة. وشدّدت المحكمة العليا في الهند أيضاً على ضرورة التوعية بالشؤون الجنسانية في الدورات الدراسية الجامعية الموفَّرة في كلية الحقوق، وفي المنهج الدراسي لامتحان الدخول إلى نقابة المحامين والامتحان الواجب اجتيازه لتوفير الخدمات القضائية.

الأطفال

114- الهند ملتزمة بمواصلة الجهود التي تبذلها لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، والعقوبة البدنية، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، ولدعم الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية.

115- وفي عام 2019، جرى تعديل قانون حماية الأطفال من الجرائم الجنسية لعام 2012 لزيادة حماية الأطفال من جرائم مثل الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والجرائم السيبرانية والمواد الإباحية. كما حُدّدت قواعد حماية الأطفال من الجرائم الجنسية لعام 2020 للتنفيذ الفعلي للأحكام المعدَّلة.

116- وقدّمت الحكومة برنامجاً في عام 2019 لإنشاء 1023 محكمة خاصة تبت في القضايا المستعجلة، بما فيها 389 محكمة مختصة حصراً بحماية الأطفال من الجرائم الجنسية في جميع أنحاء البلد لإتمام المحاكمات المتعلقة بالجرائم الجنسية في وقت محدد. وفي أيار/مايو 2022، استهلّت 726 محكمة خاصة معنية بالقضايا المستعجلة و408 محاكم مختصة حصراً بحماية الأطفال من الجرائم الجنسية عملها. وانضم المكتب المركزي للتحقيقات إلى قاعدة البيانات الدولية للإنتربول بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال، وذلك لتعزيز مكافحته للاعتداء الجنسي على القاصرين وللمساعدة في الكشف عن الضحايا والمعتدين.

117- وتواصِل الهند تنفيذَ قانون حظر زواج الأطفال لعام 2006، الذي يجعل زواج الأطفال جريمة من الجرائم المنصوص عليها التي لا يجوز الإفراج عن مرتكبها بكفالة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظّم الحكومة حملات إعلامية منتظمة وبرامج توعية بشأن الآثار الضارة لزواج الأطفال. واتَّخذت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل أيضاً خطوات نشطة لمنع زواج الأطفال عن طريق توجيه الوكالات والموظفين العاملين على مستوى القاعدة الشعبية لاتخاذ تدابير وقائية، وتنظيم مخيمات بشأن حقوق الطفل في جميع أنحاء البلد، وما إلى ذلك.

118- وصدّقت الهند على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138)؛ واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182). وبناء على ذلك، وضعت الحكومة قانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال في عام 2016 بصيغته المعدّلة، وقواعد (حظر وتنظيم) عمل الأطفال في عام 2017 بصيغتها المعدّلة، التي تحظر تماماً تشغيل الأطفال دون سن 14 عاماً؛ وبالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 14-18 عاماً، يُحظر تشغيلهم في المهن الخطرة.

119- وفي عام 2018، دُشّنت بوابة منصة الإنفاذ الفعال لحظر عمل الأطفال، التي تتيح تنفيذ قانون عمل الأطفال والسياسة الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال تنفيذاً سلساً. كما استُحدث إجراء تشغيل موحَّد للمدرِّبين والممارسين ووكالات الإنفاذ والرصد.

120- ووُضع قانون قضاء الأحداث (للرعاية والحماية) لعام 2021 لتوسيع صلاحيات قُضاة المقاطعات فيما يخص توفير الرعاية والحماية للأطفال الضعفاء وإزالة أوجه القصور في التنفيذ الناجمة عن وجود صعوبات في التفسير. واستُحدث بموجب القانون نظام متكامل لحماية الطفل برعاية مركزية تنفّذه جمعيات حماية الطفل التابعة للدولة ووحدات حماية الطفل في المقاطعات، التي تعنى بالأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية، والأطفال المخالفين للقانون.

121- وصاغ المركز مبادئ توجيهية للقضاء على العقوبة البدنية في المدارس، وشكل وحدة لرصد العقوبة البدنية للنظر في حالات العقوبة البدنية..

التعاون الدولي وبناء القدرات

122- لا تزال الهند ملتزمة بالتعاون مع المنظمات الدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ووجهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ويجري النظر بموضوعية في طلباتها المتعلقة بالزيارات. وللوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، قدمت الهند تقريرها الدوري الرابع عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أيلول/سبتمبر 2021، والوثيقة الأساسية الموحدة في آذار/مارس 2022، التي تقدم سرداً كاملاً للإطار الدستوري والقانوني والسياسي المتعلق بحقوق الإنسان في الهند.

123- وترصد الحكومة بانتظام الشواغر المتاحة في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ويجري اختيار المرشحين على أساس كل حالة على حدة، بعد تقييم دقيق لمؤهلاتهم المهنية وخبرتهم في المجال وتجاربهم ذات الصلة، ومقارنتها بمتطلبات المنصب.

124- إن بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية أمران مهمّان من فروع برنامج الشراكات الإنمائية في الهند وركيزة هامة من ركائز السياسة الخارجية للهند. ويشمل برنامج التعاون التقني والاقتصادي في الهند أكثر من 160 بلداً شريكاً من آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن بلدان المحيط الهادئ والبلدان الجزرية الصغيرة. وقدمت الهند مؤخراً تبرعاً سنوياً قدره 000 400 دولار أمريكي إلى صناديق التبرعات التابعة لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من أجل التعاون والمساعدة التقنيين. وخلال جائحة كوفيد-19، قدمت الهند منذ كانون الثاني/يناير 2021 أكثر من 235 مليون جرعة من اللقاحات إلى 99 دولة حول العالم وإلى كيانين تابعين للأمم المتحدة.